

إستراتيجية الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة في الأوراس من خلال تقرير الجنرال بارلانج

د. حفظ الله بوبكر

جامعة تبسة

ملخص

Pour l'élimination de la révolution algérienne, la France a compté sur les généraux les plus compétents à titre d'exemple le général Parlange qui s'est occupé de la gestion militaire et civile de la région de l'Aurès, le 07 mai 1955, ce dernier avait établi un rapport dans lequel il explique les grandes lignes pour assurer le succès de sa mission contre la révolution algérienne. La question qui se pose, Quel était le contenu de ce rapport, et quelles sont les solutions que le général Parlange juge nécessaires pour la réussite de sa politique pour l'élimination de la révolution de libération dans la région de l'Aurès ?

مقدمة:

منذ اندلاع الثورة الجزائرية في أول نوفمبر 1954 سارعت القوات الفرنسية الى تطبيق استراتيجية عسكرية من اجل القضاء على الثورة الجزائرية معتمدة على الخطط الالوي وضعها كبار العسكريين في الجيش الفرنسي، وقد اختلفت هذه الإستراتيجية من منطقة لأخرى، لكنها اتخذت شكلا مميزا في منطقة الأوراس، و من بين الذين حاولوا القضاء على الثورة في هذه المنطقة الجنرال "بارلانج" الذي تولى القيادة العسكرية و المدنية لمنطقة الأوراس يوم 07 ماي 1955م ، و قد أعد هذا الأخير تقرير يوضح فيه الخطوط العريضة الكفيلة بنجاح مهمته في التصدي للثورة الجزائرية، و السؤال الذي يطرح ما مضمون هذا التقرير، و ما هي الحلول التي يراها الجنرال بارلانج كفيلة لإنجاح سياسته في القضاء على الثورة التحريرية في منطقة الأوراس؟

أعد هذا التقرير من طرف الجنرال بارلانج مسؤول القيادة المدنية والعسكرية للمنطقة الاولى أوراس النمامشة بعد مرور سنة من تسلمه القيادة ، وقد تضمن الجزء الأول من التقرير المهمة التي تكلف بها الجنرال ابتداء من يوم 07 ماي 1955 والأسلوب المنتهج والوسائل الكفيلة لإنجاح أسلوبه في مواجهة الثورة

أما الجزء الثاني من التقرير فقد تضمن الصعوبات التي واجهته من أجل الحصول على وسائل عمليات الدعم العسكري والمادي.¹

وتضمن الجزء الثالث من التقرير العمل الذي أنجزه الجنرال بارلانج، وتقييم عمليات القوات العسكرية ووسائل الدعم .

الجزء الأول: المهام - الطريقة - الوسائل.

إن تنفيذ المهام الموكلة للجنرال بارلانج كانت تستند إلى المرسوم الوزاري المؤرخ في 30 أبريل 1955م والذي أوكل إليه القيادة المدنية والعسكرية لمنطقة العمليات للحالة الإستعجالية وأصبح بذلك قائدا لمنطقة العمليات لأوراس النمامشة، وكانت اوضاع المنطقة في هذا الوقت حتمت على القيادة الفرنسية توفير وسائل وقوات لضمان نجاح الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة الثورة وذلك وفق السياسة الاتية :

• **التحكم في المواطنين (الأهالي):**

- حماية الأشخاص والممتلكات.
- القضاء على الثورة.

وهذه المهمة تتطلب طريقة ووسائل خاصة.

في التقرير الذي أعده الجنرال بارلانج يوم 10 ماي 1955 أي بعد ثلاثة أيام من تسلمه القيادة وضع المحاور الكبرى لمخطط عمله والوسائل الكفيلة لإنجاح مخططة، وقد تضمن برنامجها ما يلي:

1. الإدارة.
2. الاستعلامات.
3. الجانب السياسي والنفسي.
4. الجانب الاجتماعي والاقتصادي.ⁱⁱ
5. الجانب العسكري.

أ- **العمل الإداري:** وضع الجنرال بارلانج مخطط يؤكد على ضرورة تقريب المواطن من الإدارة، وتزويد الإداري بالإمكانات اللازمة لضمان مهمة حفظ النظام، وتفعيل عملية الاتصال بالأهالي وهذه الخطة تتضمن ما يلي:

- تعيين ضباط مختصين على رأس المكاتب الإدارية المختصة.
- دعم الإدارة بأشخاص مؤهلين.
- توفير وسائل الحماية.
- تحديد السلطات.
- توفير المال للتجهيزات وسير العمل.ⁱⁱⁱ

• **المكاتب الإدارية المختصة (S.A.S) ودورها في حفظ النظام:**

إن الهدف الرئيسي لجيش التحرير وجبهة التحرير حسب وجهة نظر الجنرال بارلانج هو قطع الاتصال بين الإدارة والإداري في ظل وضع تميزه المعطيات الآتية:

- بلديات بكثافة سكانية عالية في إقليم واسع.
- ارتفاع نسبي لعدد عمال الإدارة.

ومن هنا كان لابد من ضرورة مد يد العون للأهالي، والاتصال بهم، وبذلك كان لابد من القيام بتنظيم محدد في هذا المجال، ففي شهر أفريل 1955 وفي إطار سياسة التربيعة تم إلحاق ضباط مختصين بكل المراكز الإدارية لإنجاح هذه المهمة.

ان تنظيم مناطق التربيعة تتم بشكل مكثف عن طريق ضباط عاملين مغاربة مختصين في شؤون الأهالي (A.I du maroc) وتم دعمهم بضباط عاملين إضافيين جدد بموجب مرسوم سبتمبر 1955.

المهام:

من أجل إتمام المهام وإنجاحها كان لابد من العودة إلى التعليمات الموجهة من طرف الحاكم العام، ومحاظف قسنطينة، والجنرال قائد المنطقة المدنية والعسكرية والحرص على تطبيقها والالتزام بها، وفي إطار تفعيل العلاقات داخل المكاتب الإدارية المختصة أكد الجنرال بارلانج على ما يلي:

- دور مهام الضباط العاملين الإضافيين.
- شروط العمل والإقامة.
- القانون الخاص بالضباط.

ونجاح المهمة موقوف على:

• المبدأ:

- الأشخاص المؤهلين.
- التواصل أثناء المهمة.
- الوسائل.

إن المبدأ المعمول به يحتم الالتزام بالتعليمات وفي هذا الإطار ركز الجنرال بارلانج على نقطتين.

- التزام فرق المكاتب الإدارية المختصة (S.A.S) بتعليمات القيادة ورئيس الفرقة هو الذي يعمل على تفعيل وتغذية العمل داخل فرقة، وأكثر من ذلك فالطبيب داخل الفرقة ملزم بتذليل صعوبات العمل والتقرب من الأهالي وأن يكون دائم الحضور، وفيما يتعلق بالوسائل العسكرية فإنها تنظم عن طريق القيادة داخل الحامية العسكرية، كما أن حسن تعامل الأطباء مع الأهالي من شأنه تذليل الصعوبات المنوطة بالفرق، ورئيس الفرقة هو المسؤول على حماية ومراقبة سكنات وخيم الأهالي.

- للتذكير فإن التعليمات الصادرة عن القيادة العسكرية والتي وردت في المذكرة رقم Can/Cab/Pol 1111 بتاريخ 26 ماي 1956 من طرف الجنرال بارلانج وجهت خصيصا لقادة المكاتب الإدارية للالتزام بالتعليمات الآتية:

- البحث وإيصال المعلومة.
- دراسة الإطارات المحلية.
- الدفاع الذاتي.
- دراسة ومعرفة المحيط الداخلي (المحيط الجغرافي للأشخاص، دفاتر الدوريات والوثائق المسترجعة، دفاتر الاستعلامات، الإحصائيات، الوصف الدقيق للمكان).
- العلاقة بين المراكز المجاورة والمراكز العسكرية.
- دراسة المشاكل ذات الطابع المحلي (البدو الرحل، التجمعات...).
- دراسة دور الأشخاص في التجمعات المحلية والبلديات كاملة الصلاحيات الذين يتلون شؤون التسيير.
- أوضاع الأشخاص المؤهلين في هذه المناطق، إذ يجب أن يكون هؤلاء على دراية ومعرفة تامة بمشاكل الأهالي ولهذا الغرض تم إرسال ضباط جدد مختصين في هذا المجال للإشراف على قيادة الفرق الإدارية المختصة (S.A.S)، ومعظم هؤلاء الضباط مختصين في شؤون الأهالي المغاربة والمؤهلين، تم جلبهم خصيصا وقد حدد موضوع رسالة بارلانج رقم 1696/CAN/CAB/M الصادرة بتاريخ 06 جويلية 1956م طريقة عمل هؤلاء.^٧

- التواصل أثناء العمل:

إن عدم توفر أشخاص مؤهلين في المكاتب الإدارية المختصة S.A.S أدى لم يحقق فكرة التواصل والتنسيق أثناء العمل، كم أن العمل التناوبي لم يسمح لهؤلاء الضباط تحقيق النتائج المرجوة من هذه المهمة، والضمان الوحيد لسير العمل بطريقة جيدة هو ضرورة إيجاد ضابط مختص لتولي قيادة الفرقة الإدارية المختصة.

- التعريف الدقيق لمهام السلطات:

أكد الجنرال بارلانج في مختلف تعليماته على عدم الاعتماد الكلي على الإدارة (البلديات) وترك المجال للمكاتب الإدارية المختصة لأداء مهامها.

ولعل عدم الوصول إلى النتائج المرجوة من طرف المكاتب الخاصة حسب وجهة نظر الجنرال بارلانج يعود ربما لنقص وسائل العمل في المكاتب الإدارية أو نتيجة الممارسات التي يقوم بها رؤساء البلديات المختلطة.

وقد ركز الجنرال بارلانج في هذا الإطار على أن يكون رؤساء المكاتب الإدارية المختصة في الفترة الانتقالية هم الممثلين الوحيدين والشرعيين للسلطة المركزية وقد تم تعريف رؤساء المكاتب الإدارية بمهامهم وهي:

- الأعمال الإدارية (الحالة المدنية، استخراج الوثائق، الضرائب، الرواتب، الحوالات).

- الشؤون القضائية بالنيابة في حالة عدم وجود قضاة في مناطق التوتر.^{vi}

- الشؤون المالية (إعداد الميزانيات مع ترك التسيير للبلديات المختلطة وشؤون الرقابة وتوجيه الجماعات المحلية).

إن الجمع بين المهام الإدارية والقضائية تمكن رئيس المكتب الإداري المختص خلال هذه الفترة الانتقالية من ممارسة مهامه وحل مشاكل المواطنين إلى غاية حلول الوقت الذي يتم فيه تسليم هذه المهام للهيئات المختصة.

الوسائل:

أ- **الموارد البشرية:** (الأمناء، المترجمون، عمال الاتصالات السلوكية واللاسلكية).

كان من الصعب توظيف هؤلاء الأشخاص المختصين بسبب بعد المراكز ووجودها في مناطق التوتر، وقد سبب عدم وجود هؤلاء في تعطل سير عمل المكاتب الإدارية المختصة.

وقد تم تعويض عمال الاتصالات السلوكية واللاسلكية بأعوان عسكريين غير مؤهلين في انتظار وصول أعوان عسكريين وصف الضباط القدامى المغاربة المختصين، كما يستم حل مشكل الأمناء، ويؤكد الجنرال بارلانج أن حل مشكل الموارد البشرية مرهون بالاستعانة بأعوان الرقابة والقضاء المغربية.

ب- أعوان المرافقة والحماية:

تم تعزيز كل مركز إداري مختص بست جنود يعملون تحت تصرف رئيس المكتب وذلك لحماية مخازن السلاح وضمان عملية صيانتها، وكانت تحركات المشرفين على المكاتب الإدارية المختصة في السابق قليلة نظرا لعدم وجود أعوان المرافقة، ولتسهيل هذه المهمة تم تزويد المكاتب بفرقة كاملة مجهزة بوسائل النقل الملائمة وتخصيص ثلاث طائرات مروحية للأربع بلديات المختلطة الأكثر توترا.^{vii}

العتاد: أكد الجنرال بارلانج أن العتاد الذي كان في عين المكان غير كاف، والنقص كان يتمثل في:

15 سيارة جيب Jeeps.

19 شاحنة.

11 جهاز لاسلكي A.N.G.R/G/9.

الجانب المالي: إن الروتين الإداري أدى إلى توقف عمل رؤساء المكاتب، ودفع البعض منهم إلى توقيف الورشات التي تستقطب البطالين، وكذا ورشات البناء الخاصة بالأبراج الإدارية نظرا لنقص السيولة المالية و لعدم القدرة على تسديد رواتب العمال.^{viii}

- الدعم بالضباط:

أكد الجنرال بارلانج في رسالته المؤرخة يوم 06 جويلية 1956 رقم 1696/CAN/CAB/01 أن نظام العمل يجب أن يعتمد على سلم عمل مختص بشؤون الجزائريين وعلى رأس كل مكتب إداري مختص يجب أن يكون ضابط محول حديثا مجند إضافي أو ضابط قادم من المجندين الأهالي المغاربة برتبة مساعد من الصف الثاني أو الثالث.

الضباط المغاربة الأكثر خبرة يوزعون على مختلف درجات السلم الإداري المدني وتكون مهمتهم تكوين وتوجيه الضباط الشباب العاملين في المكاتب.

والنظام يكون كالآتي:

1. على مستوى كل دائرة.

- ضابط برتبة رئيس مكتب.

2. على مستوى كل بلدية مختلطة تحتوي على أقل من أربع أو خمس مكاتب.

- ضابط برتبة رئيس مكتب.

3. على مستوى كل بلدية مختلطة تحتوي على أكثر من خمس مكاتب.

- ضابط رئيس مكتب أو مساعد من الدرجة الأولى في مقر البلدية المختلطة.

- ضابط رئيس مكتب أو مساعد لكل أربع أو خمس مكاتب.

ولإنجاز هذا العمل يجب توفير خمس وعشرون ضابطا على مستوى قيادة أوراس النمامشة.

إن المكاتب الإدارية المختصة ضرورية جدا لكونها السلاح السلمي، والقاعدة الأساسية لإصلاح الجهاز الإداري في البلديات.^{ix}

ويشير الجنرال بارلانج إلى أن قادة المكاتب الإدارية كانوا يعيشون ظروفًا صعبة، ولضمان التواصل بين القيادة ورؤساء المكاتب وضع الجنرال

بارلانج الطائرة المروحية الخاصة به لعمليات التنقل والتنسيق بين الفرق، وكان الجنرال بارلانج قد طالب بتوفير طائرتين مروحيتين من أجل تسهيل عملية الاتصال مع رؤساء المكاتب في الأوراس وخنشلة، أما بالنسبة لتبسة فقد تم حل المشكل بتوفير طائرة خاصة بعمليات النزول الصعبة نظرا عدم وجود مدارج نزول بالمنطقة ويشير بارلانج أنه لم يتلق ردا إيجابيا على الرغم من أن الحاكم العام كان يولي اهتماما بهذه القضية وقد كررت طلبه عدة مرات لتوفير ثلاث طائرات مروحية في البلديات المختلطة كخنشلة و بركة.

ب- دعم مراكز الأمن بالعتاد والأشخاص

• الشرطة

إن الغرض من إعداد هذا التقرير حسب الجنرال بارلانج هو عرض متطلبات جهاز الشرطة من أجل تزويده بالدعم البشري الضروري لحفظ النظام في المناطق الحضرية ويشير الجنرال بارلانج أنه لم يدخر جهدا من أجل توفير هذه الإمكانيات لكنه لم يتلق ردود إيجابية كما نزعته منه صلاحيات تسيير الأمن الجمهوري في نهاية 1955م وكانت مقرات الشرطة بمنطقة القيادة المدنية والعسكرية للأوراس النمامشة متركزة في باتنة وخنشلة وبسكرة وتبسة، وأصبحت مهمة حماية بعض الجزائريين الموالين لفرنسا صعبة نتيجة النشاط الثوري لجيش التحرير ولعل نقص عدد أفراد الشرطة في هذه المدن صعب من مهمة الجيش خاصة عندما يطلب منه تدعيم قوات الشرطة بعناصر إضافية.

وفي ظل هذه المعطيات يرى بارلانج أن الحل المناسب لحفظ النظام لا يأتي إلا بمضاعفة عدد عناصر شرطة الدولة أو إنشاء كتيبة أمن جمهوري. على مستوى قيادة الأوراس.

وفي حال مضاعفة عدد عناصر الشرطة فإن متوسط الاحتياجات لهذه المدن تكون كالآتي:

* باتنة: إن عمل شرطة الدولة في هذه المنطقة الحضرية تعد صعبة جدا بسبب انتشار نشاط جيش التحرير لذا وجب وضع جهاز مراقبة "لحي السود" الذي يقدم لسكانه التموين لجنود جيش التحرير وكان من الضروري توفير عدد من قوات الشرطة نحددها فيما يلي:^x

- ضابط شرطة.
- ضابط شرطة مساعد.
- رئيس فرقة.
- أربعون مساعد فرقة وحراس أمن.
- عون خاص.
- العتاد: ثلاث سيارات جيب مجهزة بجهاز راديو (اتصالات لاسلكية).
- * **بسكرة:** بسبب ارتفاع النشاط الثوري لجيش التحرير توجب توفير الإمكانيات الآتية:
- ضابط شرطة مساعد.
- رئيس فرقة.
- 25 مساعد فرقة وحراس أمن.
- 02 أعوان متخصصين.^{xi}
- العتاد: ثلاث سيارات جيب مجهزة بالراديو (وسائل اتصال لاسلكية).
- * **خنشلة:** إن عمل الشرطة أصبح حساسا جدا خاصة منذ أن أصبح هذا الجهاز تابعا للدولة حسب تصريح بارلانج ومن جهة أخرى أصبحت الشرطة تصطدم في كثير من الأحيان مع الأهالي الجزائريين غير الموالين لفرنسا والمؤيدين للثورة ولذلك كان من الضروري دعم هذا الجهاز بالإمكانيات الآتية:
- ضابط شرطة مساعد.
- 05 رؤساء فرق.
- 20 مساعد فرقة وحراس أمن.
- عون خاص.
- العتاد: ثلاث سيارات جيب مجهزة بالراديو (اتصالات لاسلكية).
- * **تبسة:** نتيجة انتشار نشاط جيش التحرير بتبسة كان لابد من توفير الإمكانيات الآتية:

- محافظ شرطة قضائية.

- عشرة حراس أمن.

العتاد: ثلاث سيارات جيب مجهزة بالراديو (وسائل اتصالات لاسلكية).

وفي حالة عدم توفير هذا الدعم البشري، طالب بارلانج بتوفير كتيبة أمن جمهوري في مقر قيادته أوراس النمامشة ووضع مقرات لها في كل مدينة باتنة، بسكرة، خنشلة، تبسة، ويرى الجنرال بارلانج ان مطالبته بتوفير هذه الإمكانيات كان وفق دراسة دقيقة جدا.^{xii}

الدرك: قدم الجنرال بارلانج جدولا يبين فيه تطور تعداد عناصر الدرك المتواجدين في مقر قيادته خلال السنة الأولى من توليه القيادة في أوراس النمامشة وهذا العدد لا يغطي الصعوبات التي تواجه القوات الفرنسية في هذه المنطقة بسبب انتشار نشاط جيش التحرير.

في أول ماي 1955 كان عدد قوات الدرك 372 فردا.

في أول جويلية 1955 كان عدد قوات الدرك 392 فردا.

في أول أكتوبر 1955 كان عدد قوات الدرك 485 فردا.

في أول جانفي 1956 كان عدد قوات الدرك 291 فردا.

في أول ماي 1956 كان عدد قوات الدرك 307 فردا.

هذه الإحصائيات تتعلق بمنطقة الأوراس (باتنة وتبسة).

- وحدات شرطة الاستعلامات

هذه الوحدات حسب تقرير الجنرال بارلانج كانت تابعة مباشرة للمفتشية الولائية لقسنطينة، وبذلك لم يستطع الجنرال بارلانج تحديد الاحتياجات المنظمة لهذه العناصر، و كان المخول بتحديد الإمكانيات هو قائد هذه الوحدات الأمنية، وقد أكد بارلانج أنه رفع في تقريره للجهات المعنية عدم جعل عمل هذه الوحدات متركزا وكان يسعى إلى إنشاء وحدات تابعة لهذا الجهاز في كل بلدية مختلطة خاصة في المناطق الأكثر توترا كأريس، تبسة، خنشلة لمساعدة ضباط المكاتب الإدارية المختصة في أداء مهامهم.^{xiii}

ويشير الجنرال بارلانج في تقريره أنه كان تحت تصرفه أثناء فترة قيادته سبع وحدات في منطقة أوراس النمامشة ولإنجاح المهمة الموكلة كان يجب توفير أربعة عشرة وحدة ، ويرى بارلانج أن الكثير من الوحدات لم تكن مهيكلية ومؤطرة بشكل جيد مما حال دون تحقيق نتائج فعالة، مقارنة بوحدة أخرى ، ويرى بارلانج أن الحل الأنسب لتحسين عمل هذه الوحدات هو ضرورة تأطير وتكوين عناصرها بشكل فعال.^{xiv}

- العمل في مجال الاستعلامات:

من أجل تطوير ميدان الاتصال والاستقبال قدم رئيس هذا الجهاز المطالب الآتية:

أ- إنشاء قيادة عليا مختلطة في البلديات المختلطة تضم جهازي إرسال واستقبال من نوع C.R.O.C و C.R.O.S.

ب- تنظيم شبكة اتصالات تربط مركز القيادة والبلديات المختلطة.

ج- تنظيم شبكة راديو في كل بلدية لربطها بين الملحقين المختصين في الاستعلامات ورؤساء البلديات المختلطة.

يشير الجنرال بارلانج في تقريره أنه بعد مرور 20 شهرا من اندلاع الثورة وبعد سنة من توليه القيادة في أوراس النمامشة كان يطالب دائما بتدعيم شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية في المنطقة لأن الجيش الفرنسي كان يعتمد في هذا المجال على وسائل اتصالات تقليدية لا تؤدي الدور المنوط من حيث إيصال وتلقي المعلومات بشكل آمن وسريع، لذلك كان بارلانج يطالب بتكوين إطارات مختصة والاعتماد على عتاد متطور من أجل تحقيق النتائج المرجوة، ومنذ تسلمه القيادة في الأوراس طالب في تقاريره المختلفة بتنظيم ميدان الاتصالات بالشكل الآتي.

- إنشاء شبكة اتصالات تربط مركز الاستخبارات في دائرة باتنة بالثمانية بلديات المختلطة التابعة لها.

- إنشاء شبكة راديو في كل بلدية تربط بين المكاتب الإدارية المختصة ورؤساء البلديات المختلطة.

*** شبكة الاتصالات المتوفرة في البلديات المختلطة:**

العتاد: كانت الشبكة مجهزة بجهاز اتصال من نوع: Bendix-narviradio-Lagior-ML275-AME4F يعمل بسرية تامة.

- جهازي اتصالات من نوع Télétypes موجودين في باتنة غير مستعملين، وثلاث أجهزة أخرى في قسنطينة.

الأشخاص: كان عدد الأشخاص كاف لتسيير هذه الشبكة على مستوى القيادة، أما على مستوى البلديات المختلطة لم يكن كافيا لضمان الدوام الكامل.

وقد قدم الجنرال بارلانج اقتراح لما يجب تحقيقه لتقديم عمل جيد للشبكة.

العتاد: تثبيت خمسة أجهزة اتصال من نوع Télétypes غير المستعملة مع إضافة خمسة أجهزة أخرى لتدعيم الشبكة.

الأشخاص: تدعيم الشبكة في البلديات المختلطة بعونين دائمين.

- شبكة البلديات المختلطة والمكاتب الإدارية المختصة المعزولة: الإمكانات المتوفرة:

العتاد: 45 جهاز اتصال من نوع A.N.G.R.G/9 مستعملة.

الأشخاص: إن عدم وجود أشخاص مختصين في هذا المجال أدى إلى الاعتماد على عناصر من الجيش.

ويقترح الجنرال بارلانج الحل الآتي:

العتاد: إضافة إحدى عشرة جهاز اتصال من نوع A.N.G.R.G/9 لتعزيز عمل المكاتب الإدارية المختصة.

الأشخاص: توظيف أشخاص ذوي خبرة يتوزعون على ست وخمسين جهاز اتصال من نوع A.N.G.R.G/9.

مركز التنصت في باتنة:

طالب الجنرال بارلانج بإنشاء مركز تنصت في باتنة وظيفته مراقبة الشبكة الاتصالات للمكاتب الإدارية المختصة المعزولة، وهذا المركز يجب أن يتوفر على جهاز من نوع A.N.G.R.G/9 مجهز بأسلاك Dy.88 يعمل ببطارية.

ومن أجل تسهيل عمل هذا المركز يقترح الجنرال بارلانج ما يلي:

- تزويد المركز بمولد كهربائي.

- كوابل تحكم عن بعد.

الأشخاص: يحتاج المركز إلى ثلاثة عمال مختصين ومختص تصليح.^{xv}

3- العمل السياسي والنفسي:

اعتمد الجنرال بارلانج عن العناصر المؤثرة والمقبولة في المجتمع الجزائري (مثل الأعيان، والمرابطين والمنتخبين والمحاربين القدامى) وذلك من أجل جمع المعلومات وإيجاد نوع من الثقة، وإبعاد العناصر المتشددة، وكان هدف بارلانج هو القضاء على العمل الثوري وحماية الفئات الجزائرية المخلصة لفرنسا على حد تعبيره وهذا العمل يتطلب الوسائل المادية الآتية:

أ- الأموال الضرورية لجمع المعلومات:

طالب الجنرال بارلانج بتخصيص مبالغ مالية لتسهيل العمل في المجال الاستخباراتي في منطقة أوراس النمامشة لتوزع على دوائر باتنة، تبسة، وعين البيضاء وبسكرة وعلى ثماني بلديات مختلطة وعلى خمسين مكتب إداري مختص.^{xvi}

كانت المعلومات أو العمل الاستخباراتي يسير بشكل طبيعي، لكن اقترح الجنرال بارلانج مكافأة للعاملين على توصيل المعلومة وقد أشار إلى صعوبة تغطية تلك المصاريف علما أن آخر حصة مالية تحصل عليها بارلانج مخصصة لهذا الجانب قدرت بـ 950000 ف.ف لشهري جوان وجويلية أي 475000 ف.ف لكل شهر.

وقد اقترح الجنرال بارلانج حصص مالية اضافية من أجل التسيير الحسن للمجال المعلوماتي فالنسبة لخمس وخمسين مركز إداري مختص اقترح بارلانج تخصيص مبلغ متوسط قدره 20000 ف.ف. وقدر المبلغ الإجمالي لجموع هذه المراكز 1.100.000 ف.ف. وبالنسبة لثمانى بلديات مختلطة تخصيص مبلغ متوسط قدره 150.000 ف.ف. لكل بلدية وكان المبلغ الإجمالي قدره 1.200.000 ف.ف. وبالنسبة لمراكز المعلومات والمحافظات ومركز القيادة كان لابد من تخصيص مبلغ قدره 700.000 فرنك، وقد قدر المبلغ المالي العام الذي اقترحه الجنرال بارلانج من أجل تطوير هذا الجانب 3.000.000 ف.ف.

وهذه الأموال ستساعد على تسهيل العمل وتغطية الاحتياجات.

ب- سلطات الضغط على الأشخاص المعادين لفرنسا:

تضمن تقرير الجنرال بارلانج أداء العمل الخاص بالقياد وقد أشار إلى ما يلي:

إن أغلبية القياد العاملين في منطقة أوراس النمامشة يتحملون مسؤولية كبيرة في التوتر الحاصل بالمنطقة، نتيجة تعسفهم في استخدام السلطة في المناطق التي يشرفون عليها لذلك توجب اقتراح حلول حيوية من أجل تصحيح النظام التقليدي لإدارة الأهالي في الدواوير.

إن المهمة الرئيسة للقياد في البلديات المختلطة الموكلة إليهم هي تمثيل السلطة الفرنسية، ومن أهم الأعمال الموكلة إليهم تبليغ الإداريين الفرنسيين بالمعلومات اللازمة عن أي عمل مشبوه وتقديم تقارير عن الحالة السياسية والاقتصادية والمعنوية للأهالي وضمان أمن الأقاليم الموكلة إليهم.^{xvii}

والمؤسف في العملية فإن معظم القياد تعودوا منذ سنوات عديدة على عدم الإقامة في الدواوير الموكلة إليهم، وكل ما يقومون به هي إطلاقات قصيرة من حين لآخر، وظلت هذه الممارسات متواصلة بالرغم من تعليمات السلطة الفرنسية في هذا المجال، وبالرغم من العقوبات الموجهة ضد العديد من القياد.

وعند اندلاع الثورة كانت الإدارة الفرنسية تفتقد للمعلومات الأساسية في الأقاليم التابعة للقيادة، وعلى ما كان يخطط له الجزائريين في هذه المناطق وهذا ما يؤكد على أن القيادة في منطقة أوراس النمامشة كانوا يدركون ما كان يخطط من طرف الجزائريين ولكن لم يبلغوا الإدارة الفرنسية إما بسبب عدم إخلاصهم لفرنسا أو أنهم كانوا مهددين من طرف الخارجين عن القانون، أو أنهم مستفيدين من هذا الوضع، مع العلم أنه في كل دوار كان معظم الأهالي يدركون ما يخطط له الخارجين عن القانون ضد فرنسا، وحتى القيادة كانوا مطلعين على التحضيرات الأولية للثورة الجزائرية 1954م، ويشير بارلانج في تقريره أن هذا التواطؤ والتقصير أهم تهمة يمكن أن توجه للقيادة.

منذ أول نوفمبر 1954 حسب بارلانج نجد بعض القياد قد زدوا الإدارة الفرنسية ببعض المعلومات حول الثوار لكن هذه المعلومات كانت تأتي دائما متأخرة مما يجعلها غير وظيفية بالنسبة لقوات حفظ النظام، فالقياد مثلا يشير إلى أن مجموعة من الثوار تنقلوا من المكان كذا إلى المكان كذا منذ ثلاثة أو أربعة أيام، ولا يخبر السلطات الفرنسية إلا بعد فوات الأوان، وما يؤكد تقصير القيادة في عملهم أسر ستة أوربيين في إحدى البلديات المختلطة في دوار بخنشلة ولم يزود القياد المسؤول عن هذا الدوار الإدارة الفرنسية حول مصير هؤلاء وظروف اختطافهم ولعل عدم تبليغ القيادة بهذه الحوادث يفسر تواطؤ هؤلاء مع الثوار.

كما يمكن أن نشير هنا إلى تدمير الكثير من الأهالي من ممارسات القيادة، فمنذ عدة سنوات حقق الكثير من القيادة ثراء فاحشا على حساب الأهالي الذين يحكمونهم بسبب تزوير محاضر جمع الضرائب، والمنح العائلية، وتزوير بطاقات التعريف، وكان بعض القياد يطلبون مبلغ ما بين 2000 إلى 3000 ف.ف لاستخراج الوثيقة اللازمة لبطاقة التعريف، وكذلك التستر على الجرائم، وفرض غرامات على أصحاب المحاصيل الزراعية، وكذلك فرض غرامات على حصص الإغاثة الموجهة للمعوزين، وأمام هذه التجاوزات المعروفة لم تتخذ الإدارة إجراءات ضد القياد المخالفين.^{xviii}

ويشير الجنرال بارلانج إلى أن القياد كانوا يعتبرون أعوان للإدارة فقط مهمتهم المشاركة في انتخابات مرشح الإدارة، وهؤلاء المنتخبين

المدعين من طرف القياد يتسترون فيما بعد على كل تجاوزات القياد، الذين يعتبرون أنفسهم يتمتعون بحصانة كبيرة.

وفي الكثير من المرات تقدم شكاوى من الإدارة ضد بعض القياد لكن المنتخبين يتدخلون ويبرئون ساحة القياد وتوجه العقوبة ضد صاحب الشكاوى إما بالنقل أو العزل من منصبه، وكان هدف المنتخبين هو البقاء في المنصب ومن ثم فاختيار القياد غالبا ما يكون من نفس العائلة وبالنسبة للعملية الانتخابية نجد رؤساء المكاتب من المقربين للقياد وبذلك سيدعمون المرشح الذي يحظى بتأييد هؤلاء من أجل خدمة المصالح الخاصة.

وبعد نجاح المنتخب تصبح الجهة التي أيدته وعلى رأسها القياد قوية لها نفوذ وسلطة في الدوار، ومن ثم حدث انقسام داخل المجتمع الجزائري، إذ نجد فئة النائب المنتخب مستفيدة من كل المزايا، وعامة الشعب يعاني التهميش والظلم حتى أفقدتهم الثقة في الإدارة الفرنسية، ويشير بارلاندج إلى أن الكثير من القياد أصبحوا مهددين من طرف الثوار، عن طريق رسائل التهديد، فيكون رد القياد بقبول التعامل مع الثوار عن طريق الدعم المادي لهم، ومراقبة تحركات الإدارة الفرنسية.

الخاتمة:

رغم المخططات الفرنسية الرامية للقضاء على الثورة الجزائرية، إلا أن جيش التحرير الوطني استطاع أن يتكيف مع الإستراتيجية العسكرية الفرنسية و أن يجد إستراتيجية مضادة دفعت بالإدارة الفرنسية الى رفع تعداد قواتها خاصة في منطقة أوراس النمامشة، و الى رفع الميزانية المخصصة لإنجاح خططها العسكرية في سبيل افشال نشاط جيش التحرير الذي ظل يفرض أسلوبه الخاص في القتال الى غاية تحقيق الاستقلال.

الهوامش:

-
- ⁱ - Rapport du général parlange chef du commandement civil et militaire des Aurès – nememcha 01/06/1956/ FRANOM 9336
- ⁱⁱ - A/S- du service renseignements et liaisons du fln FR CAOM GGA 3R 433/434.
- ⁱⁱⁱ - *Rapport du général parlange chef du commandement civil et militaire des Aurès – nememcha* op.cit
- ^{iv} - *ibid*
- ^v - *ibid*
- ^{vi} - A/S- du service renseignements et liaisons du fln op.cit
- ^{vii} - *ibid*
- ^{viii} - *ibid*
- ^{ix} - *ibid*
- ^x - A/S- du service renseignements et liaisons du fln FR CAOM GGA 3R 438/439.
- ^{xi} - *ibid*
- ^{xii} - *ibid*
- ^{xiii} - Rapport du général parlange chef du commandement civil et militaire des Aurès – nememcha 01/06/1956/ FRANOM 9337
- ^{xiv} - Rapport du général parlange chef du commandement civil et militaire des Aurès – nememcha 01/06/1956/ FRANOM 9338
- ^{xv} - *ibid*
- ^{xvi} - *ibid*
- ^{xvii} - Notes sur les caïdes 01/06/1956/ FRANOM 9336
- ^{xviii} - *ibid*